القاعدة الإقتصادية لستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق

أ.م.د. وفاء جعفر
المهداوي
كلية الإدارة والإقتصاد

المقدمة :

عند دخولنا لأعتاب الألفية الثالثة وجدنا أنفسنا نعيش في عصر معولم . ظله إقتصاد سوق رأسمالي ، ولدّ مؤسسات (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، منظمة التجارة العالمية) ، تسعى الى إدامة وإستدامة هذه العولمة من خلال تجذير اسس إقتصاد السوق ليحتضن أكبر عدد من الدول الخارجة عن نطاقه. ولعل تداعي نماذج وتجارب عديدة تبنت الإشتراكية – النظام السياسي والإقتصادي المركزي – واخرى حاولت الجمع ما بين النظامين أي خلق نظام ليبرالي سياسي متعدد ، هي الاخرى ساهمت في تعزيز وإرساء اسس التحول الى إقتصاد السوق فكراً وتطبيقاً ، فالرأسمالية أفشلت المركزية السياسية في الصين عبر إنجاح اللامركزية الإقتصادية ، وأفشلت المركزية السياسية في روسيا عبر إفشال الوسائل الإقتصادية ، بين هذا وذاك لابد من التأكيد أن عملية التحول الى إقتصاد السوق تنطوي على وجود مرحلة إنتقالية صعبة يتحتم فيها تفكيك عناصر النظام القديم ونسق علاقاته (النظام الإشتراكي) وبناء نظام جديد عبر ستراتيجية تنطلق من قاعدة إقتصادية هدفها إعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد الإقتصادية ، وإصلاح العناصر الإقتصادية والإجتماعية وفقاً لنظام أولويات الأهداف وضرورات المرحلة وبما يخدم اسس التحول الى إقتصاد السوق وإرساء دعائم الإقتصاد المتحول بأقل كلفة إقتصادية وإجتماعية وبيئية ممكنة ، من هنا تنطلق أهمية هذا البحث أما الفرضية التي سعى البحث الى إثباتها فتتمثل بالآتي :

"من شروط التحول الناجح الى إقتصاد السوق لابد أن تنطلق ستراتيجية التحول من قاعدة إقتصادية مشخصة العناصر والأهداف ، ومحددة الوسائل والسياسات ومحكمة الأدارة" . أما الهدف الذي سعى البحث الى تحقيقه فيتمثل بعرض القاعدة الإقتصادية للتحول .

ولتحقيق هذا الهدف سنتخذ من تجارب الدول التي سبقتنا في التطبيق معيناً ننهل منه أولويات إصلاح العناصر والسياسات ، وتحديد الوسائل والآليات التي أثبتت نجاحها مع الدعوة الى ضرورة تبنيها عند الإعداد والبدء بتطبيق ستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق في العراق وبذلك نكون قد جعلنا من إسلوب التجربة وتجاوز الخطأ أساساً في عملية بناء الستراتيجية مما سيعظم من نتائج الإصلاح ويقلل الكلف ويعزز دعائم النمو المستدام وتوزيع ثماره بشكل عادل .

وعليه تضمن البحث الفقرات التالية :

أولاً : الجذر التاريخي للتحول الى إقتصاد السوق وفلسفته .

ثانياً : مراحل ستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق وعناصرها .

أ-المرحلة الاولى : تحرير الإقتصاد .

ب-المرحلة الثانية : سياسات تثبيت الإقتصاد الكلي .

جـ- المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي .

أولاًَ : الجذر التاريخي للتحول الى إقتصاد السوق وفلسفته

تباينت المصادر في تشخيص زمن الإنطلاقة الفعلية للتحول الى إقتصاد السوق أي التحول من عصر سعت فيه الدولة – الحكومات الوطنية – الى فرض الإدارة الإقتصادية المركزية وتعطيل دور القوانين الإقتصادية وتغيب يكاد يكون متعمد لدورالقطا الخاص في عملية البناء ، الى عصر إصبحت فيه سيطرة الدولة منبوذة وترهل الحكومات عبئاً فشا مصطلح "الدولة الرخوة" والإنفتاح والتحصيصية والتحريرية والمنافسة والكفاءة الإقتصادية في الفكر الإقتصادي العالمي وتطبيقاته [١] ، وقد لاقت هذه الأفكار قبولاً قوياً في معظم الدول الإشتراكية وبالشكل الذي إعتبره البعض خرقاً إيديولوجياً ساهم في التأثير على ذلك النسق الإقتصادي – الإجتماعي – السياسي الذي تم بناءه لسنوات عديدة مضت[٢] .

وعليه إعتبر البعض عام٩ ١٩ – السنة الفاصلة بين نهاية نظام التخطيط المركزي وبداية بناء نظام جديد قائم على اسس إقتصاد السوق (نسبة للتغيرات الإقتصادية والسياسية في بولندا) ، والبعض الآخر أعلن أن عام ١٩٩٠ يمثل سنة البداية نسبة الى (تاريخ هدم جدار برلين بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، في حين هنالك رأي ثالث يعلن أن عام ١٩٩١ هو البداية الحقيقية للتحول وهو (تاريخ تفكك الإتحاد السوفيتي الى ١٥ جمهورية مستقلة)[٣] . وعلى الرغم من هذا التباين في تحديد بدايات سنة الإنطلاق إلا أنه

يمكن الإجما على أن سمات تلك السنة يمكن إعتبارها مرحلة تاريخية جديدة في الدول التي ولجت إليها .
ومثل ما تباينت المصادر في تحديد الزمن فإنها تباينت أيضاً في تسمية و/او توصيف الدول التي دخلت تحت مظلة التحول[٤] فهناك من أسماها بالإقتصادات المتحولة و/او الإقتصادات الإنتقالية و/او الأسواق الناشئة[٤]. أما الحدود المكانية لهذه الإقتصادات فهناك من مثلها بدول اوربا الشرقية والوسطى وكذلك دول البلطيق وكافة الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفيتي سابقاً ، في حين صنفتها تقارير الإستثمار العالمية الى خمسة مجموعات تضم : وسط اوربا ، جنوب شرق اوربا ، الجمهوريات المستقلة الآسيوية ، الجمهوريات المستقلة الاوربية ، دول البلطيق[٥] .

فلسفة التحول

تستند فلسفة التحول الى المفهوم الذي جاء به الإقتصادي شومبيتر عام ١٩٥٠ في كتابه (Capitalism Socialism and Democracy) ، والمبنية على فكرة (الهدم - البناء) وعليه فالتحول هو عملية تشويه مستمرة داخل الهيكل الإقتصادي : تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد[٦] .
هذا المنطلق الفاسفي يؤكد أن التحول يستند في الأساس على التمييز بين نظامين : تركز الملكية والإدارة بيد الدولة في النظام الإشتراكي ، بينما ينصرف النظام الجديد الى تفتيت هذه الملكية وتغيير الإدراة مع كل ما يلحق بها من عمليات تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين (عمليات هدم) وإعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد (عمليات تكييف وبناء) .

ثانياً : مراحل ستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق وعناصرها

رسم كل من الإقتصاد فيشر وجلب عام١٩٩١ الخطوط العريضة لستراتيجية التحول وعبرا عن كل خط من هذه الخطوط بمرحلة من مراحل الإصلاح والتي تتضمن كل واحدة منها مجموعة عناصر ذات صبغة إقتصادية و/او إجتماعية و/او قانونية ذات فعالية وتأثير معين في ستراتيجية التحول ، هذه المراحل تعد بمثابة ثوابت وليست خيارات عند الإعداد والبناء ، في حين تضم كل مرحلة من

متضمنات الستراتيجية مجموعة عناصر إقتصادية تنتظم بموجب ألاهداف محددة وتتحرك بوسائل وحزمة سياسات مختارة سعياً للوصول الى الهدف المتبناة في برنامج الإصلاح ، وبتعبير آخر لابد من إعتماد مبدأ الأولويات في ترتيب العناصر المكونة للمراحل حسب طبيعة الأهداف التي تسعى الستراتيجية الوصول إليها[٧] ، وبذلك ستبرز خصوصية كل تجربة عبر التطبيق نظراً لتباين ترتيب الأولويات بحسب الأهداف المختارة . مراحل بناء الستراتيجية (مراحل الاصلاح) تتمثل بالاتي :-

أ- المرحلة الاولى : تحرير الإقتصاد .

ب المرحلة الثانية : سياسات تثبيت الإقتصاد الكلي .

جـ- المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي .

وسنسعى الى تحليل متضمنات وعناصر كل مرحلة من هذه المراحل ونسق العلاقات التي تنتظمها والتي تعود خلفيتها المرجعية الى آراء وأفكار النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة Neo-classic Economic Theory الهادفة بالنتيجة الى سيادة التوازن الإقتصادي العام في إطار إستحداث وتسريع معدلات النمو الإقتصادي ووضع البلد على الطريق الصحيح ليصبح إقتصاداً سوقياً .

أ- المرحلة الاولى : تحرير الإقتصاد

سعياً لترجمة مفهوم الدولة الرخوة ونقله الى الواقع فإن تحريرالإقتصاد يمثل الخطوة الاولى بهذا الإتحاه فبموجبه سيتم إرساء اسس التخلي عن نظام التخطيط والإدارة المركزية والتحرك بإتجاه بناء نظام تستند اسسه الى آلية السوق ، بتعبير آخر إن تحريرية الإقتصاد والتي تمثل اولى مراحل الإصلاح تسعى الى رفع القيود الحكومية عن كافة المعاملات الداخلية والخارجية ولعل تحرير الأسعار من سوق السلع والخدمات يأتي في مقدمة العناصر الإقتصادية المستهدف إصلاحها خلال هذه المرحلة بهدف إلغاء وتفكيك كافة أشكال الإحتكار الحكومي في هذه السوق ، وبذلك تبتدأ آفاق توسيع دور القطا

الخاص من النشاط الإقتصادي الكلي وحرية دخوله في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات[٩] .
ثم يسري هدف التحرير ليشمل عنصر التجارة الخارجية وبموجبه يتم إلغاء القيود الكمية التي كانت مفروضة على حركة التجارة بشقيها الإستيرادات والصادرات مع الأخذ بنظر الإعتبار خلال هذه المرحلة أيضاً مسألة تصحيح التعريفة الكمركية لتكون في مستويات معتدلة وقد يستوجب الأمر في بعض الأحيان إلغاءها ، إن هذا الإجراء من شأنه أن يدعم تنافسية الصناعة الوطنية وتغذية السوق بتدفقات السلع الكمالية وبذلك إن إصلاح هذا العنصر من شأنه أن يدعم توجهات المؤسسات الدولية أزاء فتح الأسواق ورفع الحواجز أمام حرية إنتقال السلع والخدمات أي تجسيداً فعلياً لشعار "رأسمالية بلا حدود ولا قيود"[١٠] . وبعد ذلك تدخل أسواق العمل في ترتيب أوليات التحرير بهدف إزالة شروط تكييف الرواتب ومنع تثبيت الاجور الحقيقية على وفق معدلات التضخم ، وإلغاء تشريع ما يسمى براتب الحد الأدنى ، علماً بأن الحجة التي تصب في صالح عدم تحديد الرواتب قياساً لمعدلات التضخم تستند الى التأثير التضخمي الناجم عن المطالبات بزيادة الرواتب[١١] .
إن جميع الإصلاحات التي تتضمنها مرحلة تحرير الإقتصاد يطلق عليها "بإصلاحات البداية" .

ب- المرحلة الثانية : سياسات تثبيت الإقتصاد الكلي

تهدف هذه المرحلة تحقيق الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي وعلى المدى القصير من خلال تفاعل حزمة من السياسات القادرة على إحتواء الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية وبشكل خاص سياسات إدارة الطلب الكلي ذات التأثيرات الإنكماشية والسريعة بإتجاه خفض مستوى الطلب الكلي ومن خلال تفاعل كلاً من السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف ، والأخيرة تتبوأ المقام الأول من حيث فاعلية الأثر في تحقيق هدف الإستقرار لهذه المرحلة . بدايات هذه المرحلة تفرض علينا تبني سياسة سعر صرف ثابت موحد مرتبط بعملة رئيسية كالدولار أو المارك بهدف كبح جماح التضخم الذي أخذت معدلاته بالتزايد بسبب تحرير الأسعار فضلاً عن دوره في تنظيم الأسعار الحقيقية المدفوعة الى المنتجين المباشرين إضافة الى تنظيمه القيمة الحقيقية للرواتب . وفي الحقيقة إن الإنخفاض الكبير في قيمة العملة بسبب

إرتفا الأسعار من شأنه أن يؤدي الى إنخفاض ملموس في الإيرادات الحقيقية مما يمهد للدولة البدء بتطبيق برامج الخصخصة ولكن على نطاق ضيق ومشروط[١٢] ، ثم بعد ذلك لابد من التحول الى سياسة سعر صرف مرنة في المدى المتوسط بهدف التخلص من الكلف العالية المرتبطة بأنظمة سعر الصرف الثابتة في البيئة المالية الجديدة والتي تتسم بالحساسية المالية الشديدة ، هذا الإجراء مهم وضروري في إطار التحول وتعزيز قوى السوق في الإقتصاد لأنه سيساعد البلد المتحول في مواجهة تدفقات رأس المال المتغير والداخل الى إقتصادها[١٣] ، أما السياسة النقدية فإن هدفها الأول في هذه المرحلة يتمثل بإعادة هيكلة البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية بدلاً من إعتمادها سياسة السوق المفتوحة ، وإن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال مطالبتها "بإستقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية كعلاج للميل التضخمي للحكومات"[١٤] وإن هذا الهدف عملياً يعني أبعاد الحكومة عن مسؤولية إصدار العملة ، وغالباً ما تقع مسؤولية ذلك على المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي المسؤول عن تقديم وصفات التحول للدول الإنتقالية .

وبناءاً على ذلك يمنع تمويل مصاريف الحكومة دفع الإعتمادات من البنك المركزي عن طريق إصدار العملة وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على قدرة صندوق النقد على شل تمويل التنمية المستدامة في البلد المتحول وعجز السياسة النقدية على تحريك مواردها الداخلية وبالتالي لا بد من اللجوء الى القروض الخارجية وزيادة الإعتماد على المنح والمساعدات المالية الدولية[١٥] ، هذه الحقيقة ستمهد للإقتصاد الإنتقالي فتح بابه لولوج الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتعتبر حالة بولندا مثالا صارخاً لهذه الحقيقة .

فضلاً عن كل ذلك ستسعى السياسة النقدية الى إزالة كافة القيود على النظام المصرفي ، وتقوم المصارف التجارية بتحديد أسعار الفائدة في السوق والتي تميل الى الإرتفا بفعل التخفيضات الدورية في قيمة العملة ودولرة الأسعار المحلية ، فتكون سبباً في إحتذاب الأموال الساخنة **Hot Money** التي تجذبها الزيادات المصطنعة في أسعار الفائدة .

في حين تستهدف السياسة المالية بتفاعلها مع السياسة النقدية إصلاح جملة قضايا جوهرية خلال هذه المرحلة من التحول أولهما تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية وخاصة فيما يتعلق بوظائفها في مجال عمليات الإنتاج والتوزيع إقتصار دورها في مجالات الدفا ، التعليم ، البنى الأساسية (عودة الى متضمنات الفكر الكلاسيكي) ، ولتعزيز هذه القضية لابد من التأكيد على

تقلص تدريجي للإنفاق الحكومي لا وبل ضرورة تقييده في المراحل المتقدمة فهذا يعني بالضرورة إلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي المقدم من قبل الدولة في مجال الأسعار والإنتاج والخدمات وخاصة الطاقة[١٦] ، بهدف كبح العجوزات المتنامية في الميزانيات الحكومية من ناحية ، وتقليص الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد مع السعي الى تنامي المسؤولية الشخصية عن الدخل والرفاهية من ناحية اخرى.

الهدف من هذا الإجراء هو توسيع دور القطا الخاص ، مع السعي الى توفير البيئة المؤسسية والقانونية التي تدعم تطور نشاطه ليأخذ دوره في إرساء اسس إقتصاد السوق وخاصة في ما يتعلق بحقوق الملكية والخاصة بمسألة خصضة المشروعات الحكومية وآلية تحويلها للقطا الخاص .

ثانيهما إعادة هيكلة النظام الضريبي وإصلاح الإدراة الضريبية ، وهذا يتطلب فرض ضرائب جديدة تواكب أهداف مراحل ستراتيجية التحول ولعل ضرائب الدخل على الأفراد وبدرجة أقل على المشروعات وضريبة المبيعات وضرائب القيمة المضافة من بين أبرز أنوا الضرائب فاعلية خلال هذه المرحلة وان كان وعاءها فئات الدخل المحدود مما ستشكل عبئاً ضريبياً كبيراً عليهم وتقتنص نسبة لا يستهان بها من دخلهم ، وبذلك ستكون سببا في دعم وإستشراء حالة الفقر الذي ستأخذ ملامحه عمقاً في افق المجتمعات المتحولة ، في حين نلاحظ إن الإعفاءات الضريبية لا تكون الا من نصيب رأس المال الأجنبي كوسيلة من وسائل تحفيز وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر[١٧] .

كما ان اصلاح الادارة الضريبية يعتبر عنصرا مكملا وملازما لإطار الإصلاح المؤسسي خلال هذه المرحلة انطلاقا من كون أن فعالية السياسة المالية ترتكز على فعالية الضرائب وهذا يتطلب التعاطي مع أهداف السياسة المالية بشفافية وإتساق وهنا حتماً يستلزم مهارات إدارية ومحاسبية ونشر الإدراك المجتمعي المساند لدور الضريبة بعد أن تضطر إدارات الضرائب في ظل التحول أن تتعامل مع مئات الآلاف لا وبل الملايين من دافعي الضرائب غير المتعاونين ، وبدلاً من المشروعات الإقتصادية الضخمة التي كانت تقدم وعاءاً كبيراً وسهلاً لدعم الإيرادات الضريبية ، سيظهر منتهج القطا الخاص الصغار الذي قد يصعب تحصيل الضريبة المباشرة لا وبل ستزداد حتماً مساحة التهرب الضريبي[١٨] .

إن الفعالية العالية لحزمة السياسات الكلية خلال هذه المرحلة ستمهد الإنتقال الى المرحلة الثالثة في ستراتيجية الإنتقال بعد أن تولد :-

١- قطاعاً مالياً جديداً يتكون من بنك مركزي مستقل له سلطات واسعة في تنفيذ السياسة النقدية ومصارف تجارية تستنتد الى اسس العمل التجاري الحر في معاملاتها ، وأسواقاً مالية قادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها صوب الإستثمارات .
٢- نظماً ضريبية جديدة أكثر شفافية .
٣- مستوى جديد من الإنفاق العام وذو هيكل وإتجاه مغاير .
٤- تفكيك كافة الإحتكارات العامة وإلغاء الدعم الحكومي وتحويل بعض من ملكية المشروعات العامة الى القطا الخاص .

جـ- المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي

إن الولوج في آفاق المرحلة الثالثة يهدف الى إعادة هيكلة الإقتصاد وعلى المديات الزمنية المتوسطة والطويلة الأجل ، معتمدين على تدنيه دور الدولة في الحياة الإقتصادية الى أقل نقطة ممكنة وهذا إجرائياً يعني التوسع بتطبيق برامج الخصخصة لتشمل معظم المشاريع الحكومية ، فضلاً عن جعل معايير السوق وآلياته الأساس في تخصيص الموارد الإقتصادية مما سيتطلب إنتقاء فرص الإستثمار التي تتمتع بإرتفا معدل عائدها مما سيسر من معدلات النمو بين القطاعات الإنتاجية ويدعم نمو العرض السلعي بشكل خاص[١٩] ، علماً بأن درجة إستجابة الإقتصاد المتحول تتحدد بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغير الهيكلي وتختلف هذه الإستجابة بإختلاف مستوى التطور الإقتصادي وفاعلية السوق في تخصيص الموارد ، فكلما تقدمت مراحل التطور النمو إزدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، علما بان التباطؤ او التسار في التغيرات الهيكلية للإقتصادات المتحولة لا تعمد على المتضمنات المحليه فقط وانما تشاركها المتضمنات الخارجية بما يوصل تلك الاقتصاديات الىالاوضا التوزانية .الا ان هذه الحالة المثالية لا يمكن ان نجدها في التطبيق بسبب وجود قيود داخلية واخرى خارجية تساهم في إحداث الخلل وتوليد الآثار الجانبية غير المرغوبة فسياسات ادارة الطلب (متضمنات عناصر المرحلة الاولى والثانية من ستراتيجية التحول) ، التي تسعى الى تخفيض الإنفاق العام وتدنية الطلب الكلي وما ينشأ عنها من تزايد في معدل البطالة والفقر ، يصعب معها تحفيز إقتصاديات العرض ، وإذا كانت مسألة الكفاءة الإنتاجية التي ستتحقق من جراء التغيرات الهيكلية ستمكن معدل الصادرات من التزايد بإفتراض مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على

تحقيق التزايد في معدل الصادرات ، إلا أن الإنكماش الذي سيحصل في المدى القصير من جراء تفعيل إجراءات إدارة الطلب سيبطئ العرض المحلي من السلع والخدمات محدثاً إختلالاً ما بين فاعلية إدراة الطلب وممكنات زيادة العرض فيبتعد الإقتصاد عند حالة التوازن وهذا حتماً سيترتب عليه بالنتيجة تراجع في المقدرة على توفير الحاجات الأساسية وتزايد حالات الفقر والبؤس في المجتمع وفي المدى القصير على أقل تقدير .

إلا أن العديد من الخيارات بدأت تفرض نفسها وبقوة بإتجاه تجاوز سلبيات هذه المرحلة والتي أكد عليها البنك الدولي بشكل خاص ، ولعل التوسع في تطبيقات الخصخصة والتحرير الكلي للتجارة الخارجية بهدف الوصول الى تقارب في العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية ، تعد من بين أبرز الخيارات التي من شأنها تمكين إقتصادات الدول المتحولة من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة .

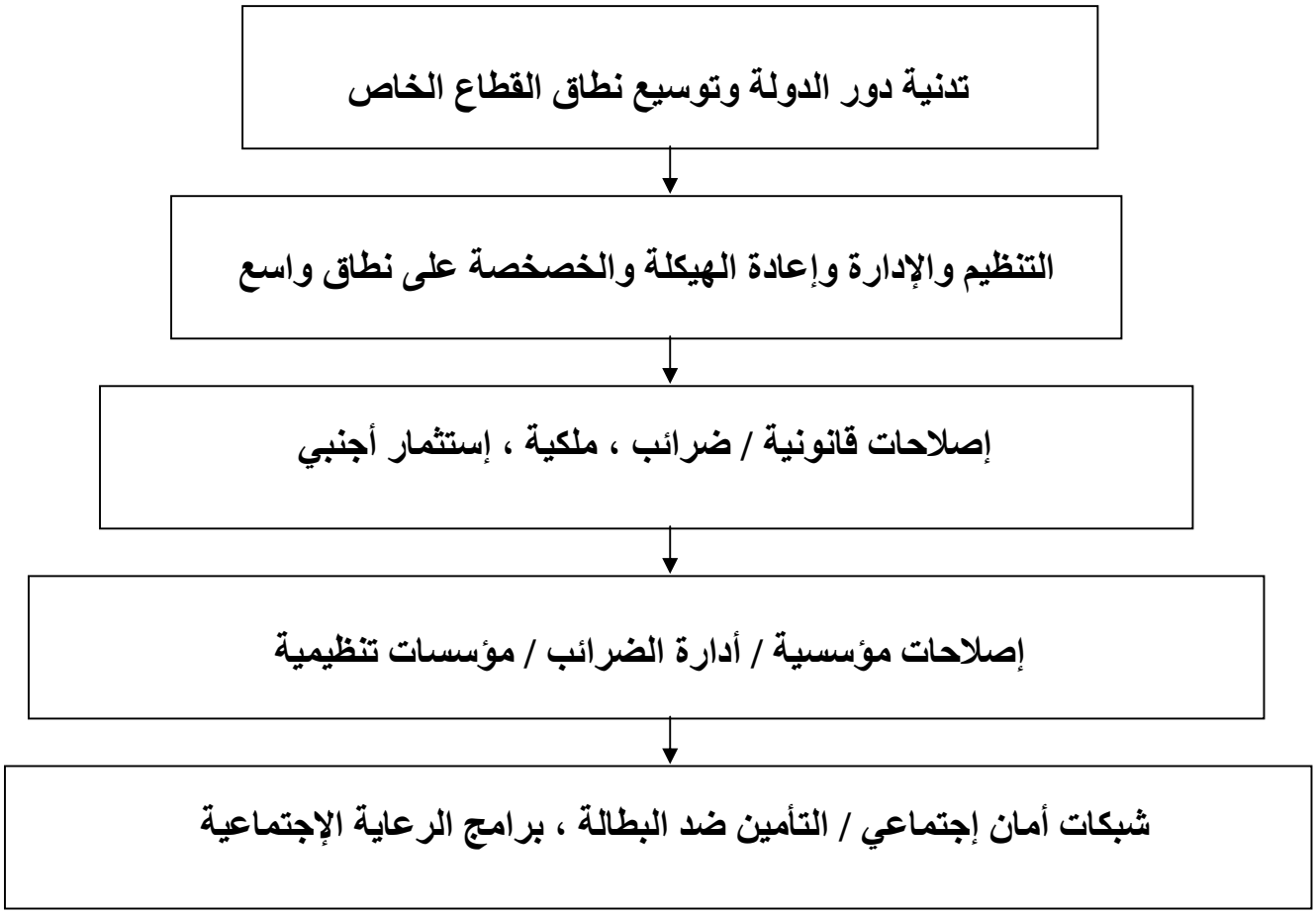

إيجابية نتائج هذه المرحلة من شأنها أن تؤشر على نجاح ستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق بعد أن ولدت :-

١- إصلاحات قانونية مكثفة تعزز معاملات السوق ، وتحمي حقوق الملكية وتنظم عقود الإستثمار الأجنبي .
٢- إصلاحات مؤسسية شاملة .
٣- إرساء قاعدة واسعة للإفصاح عن البيانات .
٤- برنامج موسع وشامل للخصخصة ليشمل خصخصة المصارف .
٥- تفعيل دور شبكات الأمان الإجتماعي لتعزيز النمو المستدام وتحقيق أهدافه .

ويمكن تمثيل القاعدة الاقتصادية لستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق من خلال المخطط التالي :-

القاعدة الاقتصادية الستراتيجية التحول الى إقتصاد السوق

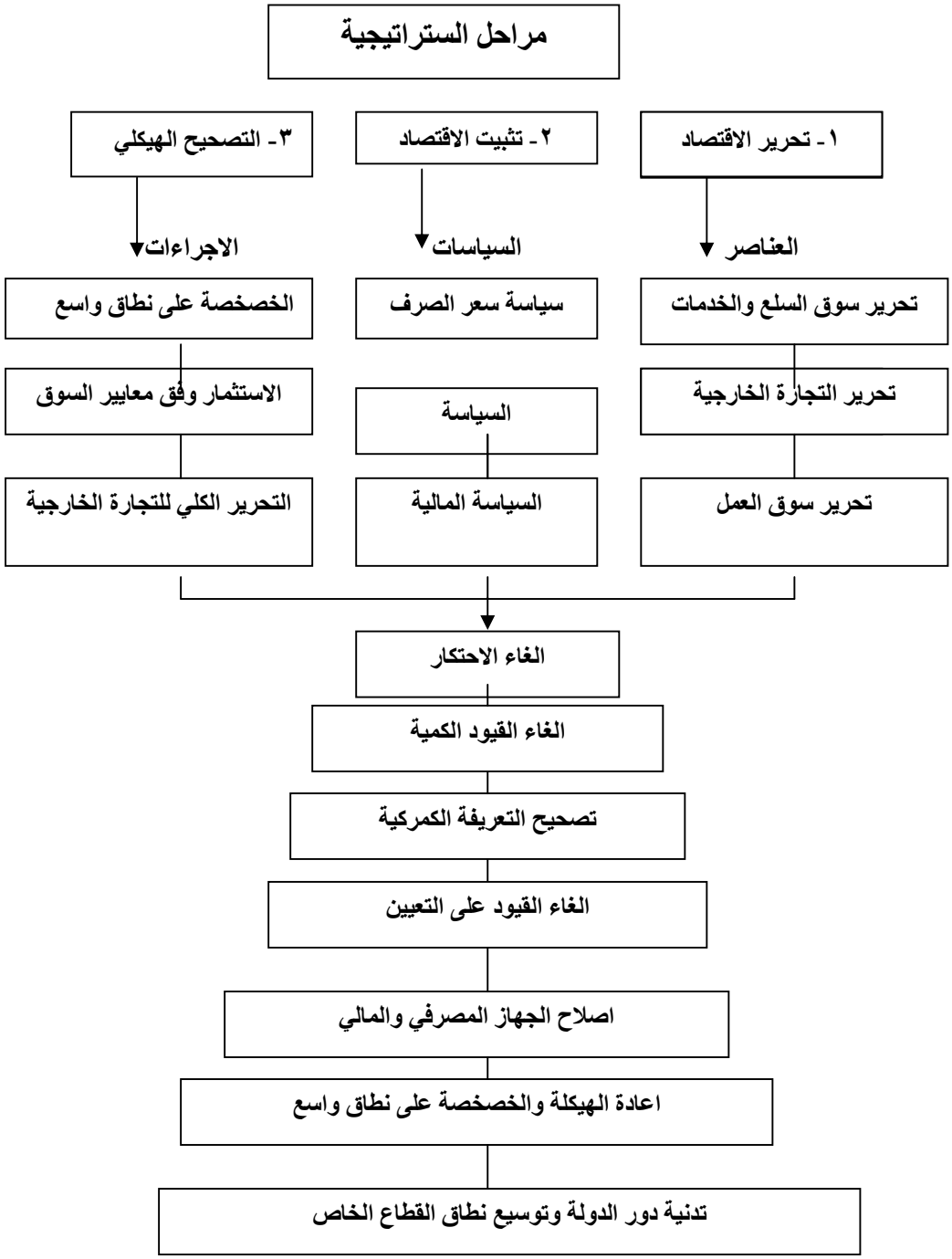

في الحقيقة تباينت دول الإنتقال في ترتيب أوليات مراحل الإنتقال فهناك عناصر اهملت في المراحل الاولى ومنها الإصلاحات القانونية وكانت سبباً كافياً لتفاقم الكلف والآثار السلبية على الإقتصاد والمجتمع (حالة بولندا) وهناك دولاً يكمن سر نجاح إصلاحها هو البدء بالإصلاحات القانونية (حالة استونيا من دول البلطيق) هذا التباين في الترتيب ماهو إلا تجسيد لخصوصية كل تجربة .

وفي الحقيقة أن تقييم أي ستراتيجية للإصلاح أو الحكم على ثمار الإصلاح لابد أن يبتدأ أولاً بالتعرف على الإسلوب الذي بموجبه تمت إدراة ستراتيجية الإصلاح فهل تمت الإدارة بإسلوب الصدمة؟ أم بإسلوب التدرج في التحول؟ هناك من يطالب بتبني إسلوب الصدمة الكهربائية إنطلاقاً من ضرورة وأهمية العلاج السريع وخاصة فيما يتعلق بتحرير الأسعار وتطبيق برامج الخصخصة ، وروسيا مثال حي لتبني هذا الإسلوب ولكن نتائج التطبيق كانت وخيمة حين فشلت البيروستريكا ، في حين نفس الإسلوب طبق في استونيا ونجح بكفاءة عالية وهي الآن عضوة في الإتحاد الاوربي ، الفرق بين التجربتين يكمن في حقيقة مهمة كما أعلن عنها رئيس وزراء استونيا (د. مارت لار) حين قال[٢٠] :-

خطواتها الاولى إبتدأت بعد الإستقلال عن روسيا عام ١٩٩٢ بإقتصاد منهار نسبة البطالة ٦٠% ، معدل التضخم ١٠٠٠% واليوم تحقق معدل نمو ٦% والسبب يكمن في [الإرادة والتي تمثل الخطوة الاولى نحو التغيير وهنا ليس المقصود بها إرادة الحكومة وحدها وإنما إرادة الشعب] .

هذا هو مفتاح نجاح التحول الى إقتصاد السوق بأقل كلفة ممكنة .

المصادر

١- يرجن وستانسلو "القمم الآمرة---الصرا بين الدولة والسوق" ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، مجلة دراساتإقتصادية ، بيت الحكمة ، ١ ، السنة الاولى ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٦ .

٢- هشام ياس شعلان "آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام إقتصاد السوق" ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣ .

٣- نفس المصدر السابق ، ص ٣١ .

٤- نفس المصدر السابق ، ص ٣٢ .

٥- نفس المصدر السابق ، ص ٣٣ .

6- O.Havrylyshyn,I,IZV corski,and R. Rooden "Recovery and growth in Transition Economic" , 1990-1997 , IMF-WP/98/141,P4.

٧- ستانلي فيشر وراتنا ساهاي "الإقتصادات التي تمر بمرحلة الإنتقال تقييم أداءها" ، مجلة التمويل والتنمية ، أيلول ، ٣ ، مجلة ٣٧ ، السنة ٢٠٠٠ ، ص٣ .

- نفس المصدر السابق ، ص ٢٤ .

٩- ميشيل شوسو دوفسكي "عولمة الفقر ، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين" ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، السنة ٢٠٠١ ، ص ٦٦ .

١٠- ليسزيك بالسيروتش "تحول بولندا الى إقتصاد السوق" ، مجلة التمويل والتنمية ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

١١- ميشيل شوسودوفسكي ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .

١٢- د. سالم توفيق النجفي "سياسات التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي" ، مراجعة د. حميد الجميلي ، بيت الحكمة ، بغداد ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ١٦ .

١٣- ستانلي فيشر وراتنا ساهاي ، مصدر سابق ، ص ٥ .

١٤- ميشيل شوسو دوفسكي ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

١٥- نفس المصدر السابق ، ص ٧١ .

١٦- هشام ياس شعلان ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

١٧- د. عبد علي كاظم المعموري "التكلفة الإقتصادية والإجتماعية للتحول من نظام التخطيط الى السوق" ، مجلة جامعة كربلاء ، مجلد ١ ، العدد ١ ، السنة ٢٠٠٢ ، ص ٤٣ .

١- نفس المصدر السابق ، ص ٤٤ .

د. سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

رينيه ويبر وجونتر توبي "استونيا في طريق الإنضمام الى الإتحاد الاوربي" ، مجلة التمويل والتنمية ، مصدر سابق ، ص ٢ .